تبييض الأموال بين واقع الظاهرة وأساليب المُكافحة والمعوقات

راغب صافي رمضان

المقدمــة

منذ النشأة الأولى للبشرية وبدء العملية الاقتصادية بأبسط أشكالها وصولاً إلى يومنا هذا فإنّ الفساد في عالم الاقتصاد كان قد ظهر وأصبح حالة رديفة له، وأخذ أشكالاً متعددة وأساليب متنوعة. فمن التزييف والاختلاس إلى السرقة والمتاجرة بالمخدرات والرق، والمتاجرة بالبغاء والرشاوى والفساد وغيرها الكثير من الأساليب الملتوية وغير الشرعية التي كانت ولا زالت تشكل مصدراً رئيسياً للأرصدة المشبوهة في دنيا المال.

هذه الأموال التي سُميت بالأموال القذرة أو المحرمة، كان يصعب إدخالها إلى البنوك ووضعها في حسابات علنية وبأسماء نظيفة أو تداولها في الأسواق العالمية بشكل سهل وقانوني، وهو ما شكّل الحلقة الأولى لظهور ما عُرف لاحقاً بعملية «**تبييض الأموال**» **أو** «**غسيل الأموال**»، وذلك من أجل إضفاء الطابع الشرعي على هذه الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية ومخالفة للقوانين، وبالتالي إمكانية التصرّف بها بحرية تامة ودون أي عوائق أو تبعات قانونية.

وفيما يلي من فقرات سيتم استعراض أهم الأسس المُرتبطة بالمنهجية العلمية للدراسة بشكل عام والتي تُعرف بخُطّة الدراسة[1]، والتي تم الاستناد عليها لإتمامها وإنجازها بأكبر قدر مُمكن من الدقة والأمانة العلمية، مع مراعاة الشروط والمعايير المُرتبطة بمنهجية البحث العلمي القويم والسليم.

خطة الدراسة: وفيها يصف الباحث

(١) خطة الدراسة: وفيها يصف الباحث الإجراءات التي قام بها لناحية المنهج المُستخدم مع أسباب اختيار هذا المنهج، مصادر جمع المعلومات، متغيرات الدراسة، مُجتمع وعينات الدراسة، الأساليب الإحصائية المُتبعة، وحدود الدراسة.
للمزيد من المعلومات حول خطة التقرير يُمكن مُراجعة ﴿الدليل الموجز في أساس ومواصفات كتابة تقرير البحث﴾، للدكتور محمد فرحات الذي ورد كواحد من مصادر البحث.

الإجراءات التي قام بها لناحية المنهج المُستخدم مع أسباب اختيار هذا المنهج، مصادر جمع المعلومات، متغيرات الدراسة، مُجتمع وعينات الدراسة، الأساليب الإحصائية المُتبعة، وحدود الدراسة...

للمزيد من المعلومات حول خطة التقرير يُمكن مُراجعة «الدليل الموجز في أساس ومواصفات كتابة تقرير البحث»، للدكتور محمد فرحات الذي ورد كواحد من مصادر البحث.

القسم الأول: ظاهرة تبييض الأموال من الناحية النظرية:

المبحث الأول: تعريف، مصادر ومراحل ظاهرة تبييض الأموال:

أولاً: تعريف تبييض الأموال:

في الحقيقة إن مصطلح أو مفهوم تبييض أو غسيل الأموال الذي ظهر على الساحة الاقتصادية، وتبلور بشكل واضح بعد الحرب الباردة لم يشهد تعريفاً واحداً بل تعددت التعريفات التي طالته، ولكن على الرغم من هذا الاختلاف في التعريفات إلا أنها وبمعظمها كانت تلتقي على اعتبار هذه الظاهرة "من الظواهر الإجرامية التي تحاول إعطاء الطابع الشرعي لأموال محصلة بطريقة غير شرعية"(٢)، ولعل السبب في هذا التنوع الكبير في التعريفات، هو الاختلاف الذي شهدته الدول على مستوى هذه الظاهرة، سواء من خلال مصادر الأموال غير الشرعية، أو من خلال الأساليب والوسائل التي اعتمدها غاسلوا الأموال لإتمام عملهم هذا، أو لحجم وعمق توسع وانتشار هذه الظاهر واختلاف تأثيرها وانعكاسها بين الدول، ناهيك عن المحاولات الرسمية وغير الرسمية التي حاولت إعطاء تفسير لهذا المفهوم.

وقد استُعمل مصطلح غسيل الأموال أو تبييض الأموال في البداية وفق المنظور الضيق المُنحصر بإزالة الروائح الملتصقة بالأموال التي تنتج عن تجارة المخدرات والتي قد تؤدي إلى كشفها خاصة من قبل الكلاب البوليسية المدربة التي كانت تقتفي أثر هذه الروائح، بحيث كان يتم غسل هذه الأموال بطرق احترافية لإزالة الروائح عنها مع الحرص على عدم تعريضها لأي ضرر أو تلف. ثم تطور فيما بعد هذا المفهوم ليصبح مُصطلحاً يدل على استعمال مُختلف وسائل الاحتيال المالي والحيل المخادعة لإضفاء الصبغة الشرعية والقانونية على أموال مكتسبة من مصادر غير شرعية، ومن هذه التعريفات:

"هي عملية مستمرة في محاولة متعمدة لإدخال أموال غير شرعية قذرة ناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يُعرف **بالاقتصاد الخفي** في دورة النشاط الاقتصادي الرسمي أو العلني، لإكسابها صفة شرعية عبر جهاز أو أجهزة الوساطة المالية الأخرى"(٣).

وقد عرّف خبراء التدريب ببرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات تبييض الأموال "على أنها عملية يلجأ إليها من يتعاطى الإتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإخفاء وجود دخل وإخفاء مصدره غير المشروع، واستخدام الدخل في وجه غير مشروع ثم يقوم بتمويه ذلك في الدخل ليجعله يبدو وكأنه دخل

(٢) سامر نعمة، **غسيل الأموال مفهومه وآثاره وسبل مكافحته**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد ٣٠٠، كانون الأول ٢٠٠٥، ص: ٥٦.

(٣) عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات السوق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١، ص: ٢٣٢-٢٣٣.

مشروع، أي التصرف بالمال بطريقة تخفي مصدره الحقيقي"(٤).

وقد اعتمد المجلس الأوروبي تعريفاً لغسيل الأموال بأنّه "تغيير شكل المال من حالة إلى أُخرى، وتوظيفه وتحويله أو نقله، مع العلم أنّه مُستمد من نشاط إجرامي أو فعل يُعد مُساهمة في مثل هذا النشاط وذلك بهدف إخفائه أو تمويه حقيقة أصله غير المشروع"(٥).

من خلال هذه التعريفات المختلفة نلاحظ أنها تلتقي في العديد من العناصر لا سيما عنصرين مهمين ألا وهما أولاً المصدر غير الشرعي للأموال التي يتم تبييضها وثانياً محاولة إخفاء وتمويه مصدر هذه الأموال بشتى الطرق وإدخالها إلى الاقتصاد العلني وإظهارها على أنها شرعية المصدر.

ثانياً: مصادر تبييض الأموال:

عندما نتحدث عن تبييض الأموال وعن ضخامة في عمليات التبييض، فلا بد من أن يكون هناك مصادر كثيرة وغنية لهذه الأموال المبيضة، والسؤال الذي يتراءى أمام القارئ هو مصدر هذه الأموال؟.

في الحقيقة إنّ مصادر الأموال القذرة حول العالم كثيرة جداً والقاسم المشترك فيما بينها مصدرها غير الشرعي والمُخالف للقانون وهو ما ورد في التعريفات السابقة، أمّا فيما يتعلق بالدراسات عن حجم الأموال المغسولة فقد قدّر التقرير الصادر عن برنامج الأمم المُتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) الصادر سنة ٢٠١٩ "حجم الأموال التي تغسل في العالم سنوياً بحوالي ألفي مليار دولار". وفي تقرير "**للسيتي بنك**"(٦) صدر عام ٢٠١٨ فإن المبلغ قد فاق ٢,٨٠٠ مليار دولار سنوياً، فيما يعرض مؤشر "بازل لمكافحة غسيل الأموال" في تقريره السنوي لعام ٢٠١٨ "حجم عمليات غسيل الأموال الناتجة حصراً عن تجارة المخدرات أنّه يتراوح بين ٥٠٠ مليار دولار وتريليون دولار سنوياً (الف مليار دولار)"(٧). ويُقدر صندوق النقد الدولي حجم عمليات تبييض الأموال سنوياً من ٢٪ إلى ٥٪ من الإنتاج الإجمالي العالمي، و٨٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية، أي أكثر مما تنتجه اقتصاديات عدد كبير من الدول"(٨).

أما عن مصادر تبييض الأموال فهي متعددة ومتنوعة ولا إمكانية لحصرها على الرغم من أن **تجارة المخدرات** تشكل المصدر والعصب الأكبر والأساسي لها وهو ما تؤكده الكثير من التقارير والدراسات الرسمية الصادرة عن مؤسسات حكومية رسمية وأُخرى تابعة للأمم المُتحدة، وهذا الواقع الذي تعيشه الظاهرة هو

---

(٤) أنظر برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، **دليل الأمم المتحدة للتدريب على نفاذ قوانين العقاقير المخدرة**، وثيقة رقم ٩١-٢٠٠٩١، المبحث الرابع، التحقيق المالي، ص: ١.

(٥) أحمد اليازعي، **الآثار الإقتصادية والأمنية لعملية غسيل الأموال**، الطبعة الأولى، دار الدرة للإنتاج والتوزيع والنشر، جدة، السعودية، ٢٠١٣، ص: ٩.

(٦) **سيتي بانك** City Bank: أحد أكبر المصارف في العالم، تأسس عام ١٨١٢ وهو الذراع المصرفي لمجموعة سيتي غروب ويعمل في أكثر من ١٠٠ بلد حول العالم. ويعتبر مع مجموعة سيتي غروب أكبر مصرف من ناحية الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية.

(٧) حنين ياسين، **غسل الأموال: مليارات قذرة تستنزف العالم**، صحيفة الخليج أون لاين، ٢٠١٩/٠٣/٠٩.

(٨) **غسيل الأموال في العالم العربي أماكن تواجده وطرقه وأساليب مكافحته**، وكالة سبوتنيك الروسية للأنباء، ٢٠٢٠/٠٣/٠٨.

للمزيد من المعلومات يُمكن زيارة الموقع الرسمي للوكالة على الرابط التالي www.sputniknews.com

ما دفعنا إلى اختيار دولة كولومبيا كحالة عملية للدراسة، نظراً للانتشار الكبير لهذه الظاهرة فيها وهو ما سيظهر معنا لاحقاً في القسم الثاني من الدراسة.

وبالرغم من أن الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات هي من أهم المصادر لعمليات تبييض الأموال كما أشرنا، إلّا أنّ هناك مصادر أخرى لا تقل أهمية عنه، وهي كثيرة جداً حتى يكاد يصعب حصرها، وفيما يلي نستعرض بعضها:

الدعارة وتجارة الرقيق، التهرب من الرسوم والضرائب، الرشوة والعمولات الخفية، التربح من الوظيفة واستغلال المناصب، التجسس والسرقات، الاختلاس والابتزاز، الغش التجاري والإتجار بالسلع الفاسدة والمحرمة قانوناً، تزوير العملات والوثائق والماركات والعلامات التجارية العالمية، المضاربات غير القانونية في أسواق المال العالمية، المقامرات غير القانونية لا سيما في المجالات الرياضية، المُتاجرة بالمواد المضرة بالبيئة، تجارة وتهريب الأسلحة بشكل غير قانوني[٩]، الأنشطة الإرهابية، إختطاف وسائل النقل والشخصيات المعروفة، التزوير والإحتيال الإلكتروني، الابتزاز الإلكتروني، تهريب الذهب والآثار والفنون القيمة والنفيسة[١٠]، المعاملات الوهمية[١١].

ثالثاً: مراحل تبييض الأموال:

تقود دراسة ظاهرة تبييض الأموال إلى ضرورة معرفة المراحل التي تمر بها، وذلك لفهم المسار المعقد الذي يعتمده غاسلوا الأموال للهروب من العين الرقابية الساهرة على إحباط مجهوداتهم. سيما بعدما استعرضنا في المطلب الأول ضخامة هذه الظاهرة وغزارة الأموال الناتجة عن العمليات غير الشرعية والتي تحتاج إلى تبييض.

ويُمكن القول أنّ عملية تبييض الأموال تمر بثلاثة مراحل رئيسية، تضم كل مرحلة العديد من الخطوات التي يلجأ إليها المبيضون، وهي[١٢]: التوظيف أو الإيداع النقدي، التجميع أو التمويه، وأخيراً الدمج أو التكامل.

١- التوظيف أو الإيداع النقدي:

تتمثل هذه المرحلة في إيداع الأموال الناتجة عن العمليات غير القانونية داخل النظام المالي التجاري أو تحويلها خارج الدولة التي تتم فيها الأعمال غير المشروعة بحيث تُحوّل هذه الأموال إلى الدول ذات القوانين الأقل صرامة وخاصة تلك التي ما زالت تتمسك حتى يومنا هذا بمدأ "السرية المصرفية"، هذا المبدأ الذي يُشكل واحداً من أبرز العناصر المُسهلة لإتمام عملية غسيل الأموال.

وتعتبر هذه المرحلة أكثرها صعوبة وخطراً وذلك بسبب التعامل مع العائدات المُخالفة للقانون بصفة مباشرة، وبما أنّ هذه الأموال المطلوب تبييضها تكون بمبالغ ضخمة جداً ولضمان عدم لفت النظر إليها وافتضاح أمرها، يتم تجزئتها ونقلها بكميات صغيرة سواء في حقائب بواسطة المسافرين او عن طريق نقلها بالبحر مع تجار عاديين أو من خلال تهريبها

(٩) زهير علي أكبر، **مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، دراسة صادرة عن البنك المركزي العراقي، ٢٠١٤، ص:٧.

(١٠) منحوتات تاريخية، لوحات لرسامين مشهورين، جواهر والماس، تحف، تذكارات، بطاقات مُعايدة، صور موقعة...

(١١) إسماعيل فتح الله، وآمنة عمر، **التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال**، مجلة العلوم الإقتصادية، شباط ٢٠١٦، العدد ٤٢٣، ص ٨.

(١٢) نادر عبد العزيز الشافي، **تبييض الأموال (دراسة مُقارنة)**، مصدر سبق ذكره، ص:١٧٨.

عبر الحدود بين الدول، كما يمكن الاعتماد على عدد كبير من الاشخاص (عملاء) بحيث يتم من خلالهم إيداع مبالغ صغيرة ومتعددة في عدد كبير من الحسابات في مصرف واحد أو اكثر ضمن البلد نفسه او بالخارج ومن ثم تجميعها بعد ذلك في حساب واحد بطريقة محترفة لا تثير الكثير من الشبهات. كما يمكن ايضاً تحويلها الى بضائع مختلفة صالحة للنقل أو الشحن أو بإدخالها بمشاريع تجارية وهمية[١٣].

٢- التجميع أو التمويه:

بعد انتهاء مرحلة التوظيف، يعمد المبيضون إلى الانتقال للمرحلة الثانية وهي مرحلة التجميع أو التمويه، والهدف منها فصل وتمويه وإخفاء الأموال عن مصدرها وإعطائها صفة شرعية لمنع كشفها[١٤].

يتم في هذه المرحلة اللجوء وفي أغلب الأحيان إلى القطاع النقدي، وخصوصاً المصارف عبر تمرير عدة معاملات مالية معقدة ومتشعبة تجعل من عملية تتبع مصدر الأموال فيها مسألة في غاية الصعوبة، حيث يُحوّل المبيضون الأموال إلى منتجات مالية (سندات، أسهم، تحويلات مالية الكترونية، شراء أموال منقولة وغير منقولة...).

وقد تُستعمل في هذه المرحلة بالإضافة إلى المصارف أساليب أخرى منها: شركات التأمين، شركات سمسرة، أعمال تجارية وهمية، شراء وبيع ممتلكات ثمينة وعقارات، شراء تذاكر يانصيب رابحة[١٥]...

٣- الدمج أو التكامل:

تُعتبر هذه المرحلة الأخيرة في عمليات تبييض الأموال وتمتاز بعلنية نشاطاتها، وذلك من خلال دمج الأموال القذرة في الدورة الاقتصادية الرسمية مع الأموال الشرعية والقانونية وخلطها في الاقتصاد، من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة من الاستثمارات والتوظيفات المالية في القطاعات الاقتصادية المُختلفة (الصناعة، التجارة، الخدمات، السياحة، الطبابة...) بحيث يصعب معها التمييز بين الثروة ذات المصدر المشروع وغيرها من الثروات ذات المصدر غير المشروع (بعد إضفاء الطابع القانوني على أعمالها)، وبالتالي يصعب اكتشاف أمرها باعتبارها قد خضعت لعدة مستويات معقدة من التدوير وعلى مراحل زمنية متباينة[١٦].

المبحث الثاني: العوامل المُساهمة في انتشار الظاهرة عالمياً:

إنّ أي ظاهرة تحدث يكون لها أسباب تساهم بنشأتها وتطورها وتوسعها، وهذا الأمر ينسحب بطبيعة الحال على ظاهرة تبييض الأموال فهُناك العديد من الأسباب التي ساهمت بنمو وانتشار هذه الظاهرة. وبما أنّ العوامل متنوعة وعديدة جداً، ومن أجل حصرها قدر الإمكان فقد تمّ تقسيمها إلى ٣ مجموعات رئيسية وفق التالي:

أولاً: العوامل الأمنية والسياسية:

يُمكن القول أنّ الاضطرابات الأمنية

(١٣) أمجد الخريشة، **جريمة غسيل الأموال: دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص: ٤٨.

(١٤) طه حسين، **غسيل الأموال ظاهرة من مظاهر الفساد الإداري**، لا ناشر، بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص: ٨.

(١٥) نادر عبد العزيز الشافي، **تبييض الأموال (دراسة مُقارنة)**، مصدر سبق ذكره، ص: ١٨١.

(١٦) خالد سليمان، مصدر سبق ذكره، ص: ٢٦.

والسياسية العالمية تُعد من أبرز العوامل التي ساهمت في خلق بيئة مناسبة للأعمال الخارجة عن القانون، وإضعاف الأجهزة الرقابية المُختلفة سواء داخل حدود الدول أو خارجها، وبالتالي ازدهار حركة تبييض الأموال في العالم.

فالنظر إلى الواقع الدولي وما يسوده من حروب وأزمات دولية في العديد من بقع العالم، يُعطي انطباعاً واضحاً عن هذا الواقع، فخلال نصف القرن المنصرم شهد العالم آلاف الحروب والنزاعات والأزمات الداخلية والإقليمية والدولية والاضطرابات التي عصفت بالكثير من دوله، وهو ما أدى إلى تدمير وإضعاف الكثير من الأنظمة والدول، كما أدى إلى خروج مساحات جغرافية واسعة من كنف سيطرة الحكومات والأنظمة الشرعية وبالتالي لم يعد في هذه المناطق أي حسيب أو رقيب، وهو ما مكّن العصابات الدولية من القيام بنشاطاتها بشكل واسع جداً وإنشاء مناطق خاصة بهم خاضعة لسيطرتهم، ما ساهم بشكل كبير في انتشار شرس لظاهرة تبييض الأموال.

وعلى الصعيد السياسي أيضاً فقد كان للاضطرابات السياسية الكثيرة التي سادت العديد من الدول في العالم دوراً كبيراً في تصاعد أعمال تبييض الأموال، لا سيما وأنّ عدد كبير من دول العالم تحكمها أنظمة سياسية ديكتاتورية وفاسدة، ومن المعروف أيضاً أنّ تفشي الفساد السياسي يُعد من أكثر العوامل مُساهمة في توسع تبييض الأموال، كونه يؤدي إلى ضعف عمل أجهزة الرقابة المُختلفة (الأمنية، القضائية، الإدارية...)، وهو ما يؤكده التحقيق الصادر عن **المفوضية العالمية لسياسات المخدرات** عام ٢٠٢٠، والذي يُشير إلى أنّ بعض الأنظمة السياسية الفاسدة تدعم بشكل مُباشر أنشطة تبييض الأموال، وقد تمّ رصد هذه الظاهرة بحسب المفوضية في عدد كبير من الدول وفي جميع القارات تقريباً(١٧).

ثانياً: العوامل الاقتصادية والمالية:

لقد كان للعاملين الاقتصادي والمالي دوراً مهماً في انتشار ظاهرة تبييض الأموال، خاصة بعدما بات القطاع المالي يمثّل أحد الأعمدة الرئيسية والجهاز العصبي للنظام الاقتصادي المحلي والدولي بحيث تُعتبر علاقتهما علاقة الجزء بالكل(١٨)، وهو ما أدى إلى تضخم تبييض الأموال عن طريق الأسواق المالية الدولية بشكل كبير، ويُمكن القول بأنّ هذين العاملين متداخلين من حيث التأثير والتأثر في هذه الظاهرة، ولا إمكانية للحديث عن الأولى دون ذكر الثانية. خاصة بعدما بات العالم ينحو منحى متسارع نحو مفهوم "العولمة" التي لم تعد عولمة اقتصادية فحسب، بل تعدت ذلك إلى عولمة ثقافية وسياسية ومعرفية وتكنولوجية سهلت على أصحاب الجريمة المنظمة العابرة للحدود مهمتهم بتسهيل التواصل فيما بينهم، والاستفادة من أساليب بعضهم البعض، ومكنّهم من جعل الجريمة المنظمة جزءاً من الاقتصاد العالمي بمختلف مفاصله، لأن العولمة تحمل في ذاتها إيجابيات كما تحمل السلبيات، وهذه السلبيات هي التي يستفيد منها مبيضو الأموال عبر عولمة الجريمة الدولية المنظمة، وعولمة آثارها(١٩).

(١٧) روث درايفوس، **إنفاذ قوانين المخدرات إستهداف نخب الجريمة المنظمة**، تحقيق صادر عن المفوضية العالمية لسياسات المخدرات، أيار ٢٠٢٠، ص: ٩.

(١٨) جنان الخوري، **تبييض الأموال جريمة جزائية مصرفية وتبعية**، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٨٥، لبنان، تموز ٢٠١٣، ص: ٤.

(١٩) جمال عبد الرحيم، **مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب**، الجزء الأول، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص: ٣٤.

وقد كان لتطور التجارة العالمية، وتزايد حركة رؤوس الأموال بين الدول والمحاولات المستمرة والمتسارعة لتحرير وتوسيع التبادلات العالمية (مالية، تجارية، عمالة وتكنولوجيا) ودخول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على العديد من المجالات في الكثير من الدول وفرض سياساته المحددة عليها وبروز منظمة التجارة العالمية وتعاظم دورها، واعتماد سياسات التحرر الاقتصادي عبر إلغاء الرقابة على الصرف وإلغاء الرقابة الجمركية، كل هذا أدى إلى ازدهار عمليات تبييض الأموال[٢٠].

فالدول بعد فتح الحدود وتخفيض الحواجز الجمركية ودمج اقتصادها بالاقتصاد العالمي أعطت المنظمات الإجرامية مساحة واسعة وهامش كبير لحرية الحركة وهذا ما يفسر أنّ الكثير من تلك الجماعات تُمارس أنشطتها المالية وغير المالية عبر شركات عابرة للحدود.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية:

من الأسباب المُساهمة في انتشار ظاهرة تبييض الأموال والتي يمكن ردها إلى العامل الاجتماعي انتشار الفقر والحرمان في أنحاء العالم. إذ أن الفقر والحرمان من الأسباب المباشرة للجريمة بمختلف أنواعها وأصنافها وهو ما تؤكده دراسات كثيرة، حيث أنّ الفقر يُعتبر من أهم العثرات في سبيل تحقيق عملية التنمية. وتشير تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية أن مؤشرات الفقر في تصاعد، حيث ذكر "**برنامج الغذاء العالمي**" في تقريره السنوي لعام ٢٠٢٠ أن هناك أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة من الجياع في العالم، كما قُدّر بحسب التقرير عدد الاشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم لعام ٢٠١٩ بحوالي ١٤٩ مليون شخص، في حين وصل هذا العدد إلى ٢٧٠ مليوناً قبل نهاية عام ٢٠٢٠ بزيادة تقريبية تبلغ ٨٠٪ وذلك بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لوباء كورونا، متوقعاً أن يبلغ العدد حوالي ٨٤٠ مليوناً في العام ٢٠٣٠. كما يؤكد التقرير أنّ أكثر من ملياري نسمة من سكان الكرة الأرضية يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما يُفسر تنامي الجريمة المنظمة في أنحاء كثيرة من العالم. لأن الجياع والمحرومين ليس لديهم ما يُعيلون به أنفسهم وعائلاتهم، وهو الأمر الذي يضطرهم إلى إرتكاب أي فعل من شأنه أن يُخرجهم من هذا الواقع المرير الذي يعيشونه، ما يجعلهم لقمة سائغة في فم العصابات الإجرامية التي تستغل هذا الواقع للضغط على هؤلاء الأفراد ودفعهم طائعين أو مُكرهين للعمل لديهم.

وفي إطار الحديث عن العوامل الاجتماعية المؤثرة ايضاً لا بُدّ من التطرق إلى حالات البطالة المُنتشرة في العالم والتي تخطت ٢٠٠ مليون عاطل عن العمل في العام ٢٠١٧[٢١] وذلك بحسب التقرير السنوي "**لمنظمة العمل الدولية**"، فيما تؤكد المُنظمة أنّ أكثر من نُصف سكان العالم لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية (حالياً حوالي ٣,٥ مليار نسمة)، مؤكدة بأنّ جائحة كورونا لوحدها قد أدت إلى توقف مابين ٥,٣ مليون إلى ٢٤ مليون مواطن عن أعمالهم في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى زيادة حالات الفقر والحرمان، مع الإشارة إلى أنّ لتفشّي البطالة وشحّ الفرص المتاحة للشباب

(٢٠) منى الأشقر، مصدر سبق ذكره، ص:٥٩.
(٢١) العمالة الدولية والآفاق الإجتماعية للعام ٢٠١٧، التقرير الرسمي الصادر عن منظمة العمل الدولية للعام ٢٠١٧.

دوراً مباشراً في زيادة حدّة النزاعات في الدول وهو ما تؤكده الأمم المُتحدة(٢٢)

كذلك فإن أسباب اجتماعية أخرى ومنها انخفاض نسبة التعليم، وانتشار حالات التخلف الاجتماعي والثقافي، وحالات التسرب المدرسي والعنف المنزلي والمُجتمعي، والمنظومات الفكرية والثقافية المُجتمعية، وأساليب التربية والتنشئة وغيرها من العوامل الاجتماعية، بالإضافة إلى تدني دخل موظفي القطاع العام في الكثير من الدول لا سيما الفقيرة منها وغلاء المعيشة في هذه الدول ما يدفع قسم كبير من الموظفين إلى قبول الرشوة وزيادة الفساد في الأنظمة العامة ما يسهل الأمر على المبيضين في إسغلال هذه الثغرات لصالح القيام بعملياتهم المخالفة للقانون(٢٣).

كُل هذه الأسباب مُجتمعة وغيرها تلعب دوراً نسبياً في تسهيل انتشار ورواج ظاهرة تبييض الأموال في العالم.

المبحث الثالث: أساليب ومعوقات مواجهة الظاهرة:

أولاً: أساليب مكافحة ظاهرة تبييض الأموال:

إنّ أساليب مكافحة تبييض الأموال عديدة ومتنوعة، وهي عبارة عن سلّة كبيرة جداً من الإجراءات والنشاطات والتطبيقات التي يجب على الدول أن تتبعها داخلياً وخارجياً. وفي الحقيقة فإنّ حصر هذه الأساليب ضُمن هذه الدراسة هو أمر صعب، ولذلك فقد تمّ تقسيم هذه الأساليب للمُكافحة إلى ٣ مجموعات رئيسية، وفق التالي:

١- أساليب المُكافحة القانونية والتشريعية:

يُعتبر الأصل القانوني والتشريعي في أساليب مكافحة ظاهرة تبييض الأموال في أي دولة هو الأساس الصلب لهذه العملية، فإنّ أي جُهد في هذا الإطار لا يكون مدعوماً بالنصوص التشريعية الداعمة له والقوانين والأنظمة الموجبة والمُنظمة لهذه العملية لن يؤدي الغاية المطلوبة منه ولن يصل إلى تحقيق الإهداف المرجوة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدول باتت أمام مُفترقين في هذا المجال، الأول له علاقة بالتشريعات والقوانين الداخلية، والثاني له علاقة بالقوانين والتشريعات الدولية المُرتبطة بالتعاون الإقليمي والدولي في مكافحة تبييض الأموال، لا سيما وأنّ الظاهرة كما أشرنا باتت ظاهرة عالمية اخترقت الحدود الداخلية للدول، وبالتالي باتت المُنطلق الأساس في إقرار القوانين والتشريعات الداخلية المُساهمة في مُكافحة ظاهرة تبييض الأموال. وفيما يلي نستعرض أبرز أساليب مكافحة تبييض الأموال من الجانب التشريعي والقانوني:

أ-وضع إطار قانوني شامل ينظم جهود مُكافحة غسيل الأموال، وأبرز ما يجب أن يتضمنه هذا الإطار تحديد واضح ودقيق للنشاطات والأعمال التي تُعد من أفعال غسيل الأموال وتجريم هذه الأفعال والنشاطات وإقرار العقوبات المناسبة بحق مُرتكبيها، وتحديد صلاحيات ومسؤوليات مختلف الجهات والمؤسسات بالإضافة إلى وضع وتحديد الضوابط المُتعلقة بتبادل المعلومات والتعاون الدولي.

---

(٢٢) دراسة بعنوان: **النزاعات المُتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، الأمم المُتحدة - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا**، ٢٠١٥.
للمزيد من المعلومات يُمكن الإطلاع على الدراسة كاملة على الرابط التالي: www.unescwa.org.

(٢٣) محمود الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص: ٥٣.

ب- وضع تشريعات وأنظمة تفرض الشفافية في كل العمليات التجارية والأعمال التي قد تكون أداة من أدوات تنفيذ جريمة غسيل الأموال، ووجود أدوات ووسائل مراقبة ومتابعة للتأكد من تطبيق هذه التشريعات والأنظمة من قبل الأجهزة المختصة، مع ضرورة التأكيد على وجوب إقرار التشريعات الوقائية التي تهتم بمنع حصول الجريمة من الأساس.

ج- وضع التشريعات والقوانين التي تُنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات التي تُمارس نشاطاً نقدياً، ومنها مثلاً إلزامية التعرف على العميل قبل التعامل معه أو فتح حساب له. على أن تتولى الهيئات المُختصة بمكافحة غسيل الأموال مراقبة تنفيذ هذه التعليمات والإجراءات من قبل الجهات الملزمة بتنفيذها وتلقي التقارير ومتابعة عملها[٢٤].

د- التقيد بالمبادئ والمعايير الدولية المعنية بمكافحة غسيل الأموال الصادرة عن عدد من التجمعات والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية، وفي مقدمتها "مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال ذو المخاطر والتكلفة الاقتصادية وغير الاقتصادية العالية" (FATF)[٢٥]. فالدول والمؤسسات التي يُعرف عنها عدم الالتزام بهذه القواعد والمبادئ تواجه خطر تطبيق إجراءات معاكسة ستؤدي في أقلها إلى ارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية والمالية معها، وتعيق كفاءة وسرعة انتقال التدفقات والمدفوعات منها وإليها عدا عن التبعات السياسية والقانونية التي تُلقى عليها.

هـ- إقرار القوانين والتشريعات الكفيلة بانضمام الدول إلى الهيئات والمنظمات والشرعات الدولية التي تعمل على مُكافحة ظاهرة تبييض الأموال، وذلك تفعيلاً للجهد الدولي المبذول في هذا المجال، وللاستفادة من الخبرات والاستشارات والمُساعدات المالية وغير المالية التي تقدمها هذه الهيئات في سبيل رفع كفاءة الدول في مواجهة تبييض الأموال، وللمُشاركة هي الأخرى بتقديم الدعم والمُساندة المُمكنة من قبلها لغيرها من الدول[٢٦].

٢- أساليب المُكافحة على مستوى التنظيم الإداري:

استكمالاً لأساليب مكافحة تبييض الأموال على مستوى التشريعات والقوانين، تأتي أساليب مكافحة هذه الظاهرة على مستوى التنظيم الإداري للدولة، حيث ومن أجل الحرص على تنفيذ القوانين ذات الصلة فإنّ الدول يجب أن تسعى إلى تطوير وتحسين تنظيماتها الإدارية، لا سيما وأنّ رفع كفاءة وجودة مُخرجات التنظيم الإداري سينعكس التزاماً أكبر بهذه القوانين، ومن الوسائل التي يُمكن للدول اعتمادها في هذا الجانب ما يلي:

أ- إنشاء الإطار المؤسسي الأساسي المتمثل في جهة عُليا مُكلفة بمتابعة تنفيذ الأحكام والتشريعات وتوجيه الجهات والهيئات المعنية بمكافحة غسيل الأموال والتنسيق فيما بينها، ورسم السياسات العامة ووضع القواعد

(٢٤) احمد معبد، **الآثار الاقتصادية للفساد الإداري**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص: ٦٣.

(٢٥) مجموعة العمل المالي الدولية لمكافحة غسيل الأموال: (FATF): كيان حكومي دولي يضم ٣٧ عضوا تمّ تشكيله في قمة مجموعة السبعة عند انعقادها في باريس عام ١٩٨٩، وهي المسؤول الأول عن وضع معيار عالمي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

(٢٦) محمد شايب، **مخاطر غسيل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية العربية ودور التكنولوجيا الحديثة في مكافحتها**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، ٢٠١٩، ص: ١٣١.

والإرشادات، ومتابعة التطورات الدولية على هذا الصعيد.

ب – إنشاء هيئات أو إدارات تخصصية تابعة ومُستقلة مهمتها مكافحة غسيل الأموال داخل الدولة، وتفويضها بالصلاحيات المطلوبة في مجال عملها، وغالبا ما تتضمن هذه الصلاحيات الرقابة على الأنشطة المصرفية وأنشطة المؤسسات المالية وغيرها من الأنشطة التي قد تُستهدف من قبل الضالعين في عمليات غسيل الأموال، هذا بالإضافة إلى رفد هذه الإدارات بالكادر البشري المُناسب من حيث العدد والمهارات والكفاءات المطلوبة لتأدية دورها.

ج – العمل الدائم والدؤوب على رفد الكادر البشري في التنظيم الإداري للدولة وخاصة الهيئات والإدارات المُتخصصة بمكافحة تبييض الأموال، بالخُبرات والإمكانات المطلوبة لا سيما التقنية والتكنولوجية والمعرفية منها، من خلال الدورات التدريبية والورش التأهيلية الدائمة والمُتخصصة، كما يُمكن الاستفادة في هذا الإطار من الخبرات والتقنيات الدولية من خلال الهيئات المُختلفة التي تسعى إلى تطوير قدرات الدول.

د – اعتماد برامج توعية وتدريب وتأهيل للعاملين في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة التي يمكن أن تواجه عمليات غسيل الأموال أو يمكن أن تُستغل أنشطتها في عمليات غسيل أموال. وتتضمن هذه البرامج أيضا تأهيل العاملين على ما يجب القيام به عند تعرضهم لعمليات مشبوهة قد تتضمن محاولة لغسيل أموال.

هـ – اعتماد برامج لتوعية الجمهور ونشر ثقافة عامة حول موضوع مخاطر غسيل الأموال وضرورة مكافحته سواء لدى الموظفين الرسميين في الدولة أو غير الرسميين، مما يساعد على تكوين البيئة المناسبة لمكافحة غسيل الأموال، فوجود رقابة جماهيرية فاعلة في هذا المجال تُشكل عُنصراً غاية في الأهمية يُساعد الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في إتمام هذه المُهمة، ولا بد أن نُشير هُنا إلى الدور الكبير الذي يُمكن أن تلعبه الصحافة وأجهزة الإعلام الرسمية والخاصة[٢٧].

٣– أساليب المُكافحة على مستوى الأجهزة الأمنية والقضائية:

استكمالاً لما ورد في الفقرتين السابقتين تأتي أساليب المُكافحة على مستوى الأجهزة الأمنية والقضائية لكي تُكمل المشهد العام المُتعلق بمُكافحة تبييض الأموال، ومن هذه الأساليب نذكر التالي:

أ–العمل بشكل دائم على تطوير وتعزيز الأجهزة الأمنية، ولا سيما تلك المُتخصصة بمُكافحة تبييض الأموال، من خلال تعزيز مكانتها وهيكلياتها التنظيمية وتطويرها ورفدها بالمُقدرات المالية والبشرية والمعرفية المطلوبة، لتمكينها من القيام بواجباتها على أكمل وجه، لا سيما وأنّنا ذكرنا بأنّ فعل تبييض الأموال هو فعل جرمي وبالتالي يقع على عاتق هذه الأجهزة الدور الأبرز في التصدي لهذه الأعمال وردعها، وتوقيف مُرتكبيها وسوقهم إلى العدالة. مع التركيز على ضرورة رفد هذه الأجهزة بالأفراد المؤهلين من ذوي السمعة الطيبة والنزاهة والكفاءة، ووضع الأنظمة المناسبة والبدلات المُجزية لهم حفاظاً عليهم من عدم الوقوع والتأثر بالمغريات المادية الكثيرة التي قد

(٢٧) محمد شايب، مصدر سبق ذكره، ص: ١٣٢.

يتعرضون لها خلال مُمارسة أعمالهم[٢٨]. كما يجب منحهم الحصانة والإمكانية التي تُمكنهم من التصدي للضغوط الإدارية والسياسية والسلطوية المُختلفة التي قد يتعرضون لها.

ب- تطوير جهاز القضاء بمُختلف فروعه، والعمل على رفع مهارات وقدرات القضاة وتحصينهم مادياً ومعنوياً وأمنياً، والعمل على تعيينهم وفق معايير واضحة ومُحددة على رأسها النزاهة والكفاءة، ووفق الأطر الرسمية التي تُحددها الأنظمة والقوانين، بعيداً عن منطق المُحاصصات والإستنسابية، وذلك تحقيقاً للعدالة وتنفيذاً للقوانين. كما يجب التأكيد في هذا المجال على ضرورة اعتماد النظم القضائية المرنة التي تُساعد على التسريع في الإجراءات القضائية وفق مُختلف المسارات، كما يجب تحصين الجسم القضائي عامّة من أي تدخلات خارجية عليه قد يتعرض لها، بحيث يكون الحاكم الوحيد هو منطق القوانين والأنظمة التشريعية ذات الصلة.

ج- اعتماد برامج تدريب وتأهيل للعاملين في أجهزة الأمن المختصة والتحقيق والضبط القضائي، على أن تكون برامج التدريب هذه مستمرة ومتطورة بما يلائم التطور المستمر في أدوات ووسائل الجريمة التي دأب المجرمون المحترفون على تطويرها وابتكار العديد والمعقد منها باستمرار للقيام بتنفيذ جرائمهم.

د- إنشاء وحدة أو إدارة للمعلومات المالية مُستقلة أو مرتبطة بإحدى الجهات الحكومية كالسلطات النقدية. وتقوم مهام هذه الوحدة أو الإدارة في تقصي وجمع المعلومات عن الحالات والعمليات المشبوهة والتحقق منها وإبلاغ ذلك للسلطات الإدارية والقضائية المعنية بمكافحة غسيل الأموال. سيما وأنّ نجاح جهود مكافحة غسيل الأموال لا يتوقف على وجود قيود ورقابة صارمة على المعاملات والأنشطة المالية والمصرفية وحركة الأموال، بل يتعلق بصورة رئيسية بالقدرة على تقصي وجمع المعلومات عن الحالات المشبوهة[٢٩].

ه- وضع إطار عمل يضمن وجود تعاون مستمر بين الهيئات والجهات القضائية والأمنية المختصة داخل الدولة فيما بينها من جهة، وبينها وبين الهيئات والمُنظمات الدولية من جهة أُخرى، فكما ذكرنا فإنّ جريمة غسيل الأموال هي في الغالب جريمة عابرة للحدود وتقوم بها منظمات إجرامية دولية وبالتالي لابد من تضافر الجهود الداخلية للدول مع الجهود الدولية للوقوف بوجهها.

ثانياً: معوقات مُكافحة ظاهرة تبييض الأموال:

إنّ الحديث عن مُكافحة تبييض الأموال لا يكتمل إلا بالحديث عن المعوقات التي تواجه هذه العملية، فعلى الرُغم من الجهود التي بُذلت وتُبذل سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، فإنّ القضاء على هذه الظاهرة بشكل نهائي ما زال أمراً مُستحيلاً. فرغم كل هذه الجهود والإنفاقات على مختلف الصُعد التي بذلتها وتبذلها الدول، ما زالت ظاهرة تبييض الأموال تشهد تنامياً مُستمراً، والسبب وجود الكثير من المعوقات التي تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين وهُما: المعوقات الداخلية، والمعوقات الإقليمية والدولية.

(٢٨) إيلي كلّاس، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) ابراهيم قاسم، **ثلاثة إختصاصات لمكافحة طرق غسل الأموال تكنولوجياً**، صحيفة اليوم السابع، ١٩/٠٤/٢٠٠٢٠. للمزيد من المعلومات يُمكن زيارة الموقع الرسمي للصحيفة على الرابط التالي: www.youm7.com.

١- معوقات المُكافحة على المستوى الداخلي للدول:

إنّ مُكافحة ظاهرة تبييض الأموال تبدأ أولاً من خلال توافر الرغبة التامة والقناعة الكاملة لدى الدول بضرورة القيام بذلك، فبعد توافر هذه القناعة والرغبة تكون كافة الإجراءات المُتخذة في هذا الإطار نابعة منها، ولكنّ دراسة الواقع الحالي لعدد كبير من الدول يؤكد أنّ ظاهرة تبييض الأموال لا تُشكل هاجساً لها، بحيث لا تُعتبر عملية مواجهتها من أولوياتها وهو ما يبرر تقاعس الكثير منها في اتخاذ الإجراءات الضرورية للوقوف في وجهها، ناهيك أيضاً عن الدول التي تُمارس عمليات تبييض الأموال بشكل مُنظم وهو ما أشرنا إليه في العوامل المُساهمة على انتشار هذه الظاهرة، وما أكده تقرير المفوضية العالمية لسياسات المُخدرات، من أنّ عدداً كبيراً من الدول يُمارس عمليات تبييض الأموال نظراً لما تدّره هذه العمليات من إيرادات كبيرة، لا إمكانية لتحصيلها ضُمن الأطر الشرعية، وإن كان بعضها بحسب التقرير "يُمارس عملية تبييض الأموال بشكل مُستتر وليس علني"(٣٠).

ومن العقبات الهامّة في هذا الإطار أيضاً مُعاناة العديد من دول العالم مشاكل كثيرة على مستوى التشريعات والقوانين المُتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، حيث تبدأ هذه المشاكل من تشخيص الظاهرة بشكل واضح ودقيق مع تحديد الأنشطة التي تدخل ضُمنها ولا تنتهي بتحديد الأطُر التشريعية والقانونية المطلوبة للمواجهة، كما أنّ الإجراءات القضائية المُرتبطة فيها من آليات قانونية على مستوى المُحاكمات وإصدار العقوبات وتنفيذها يتخلله ضعف كبير، بحيث ليس هُناك من تناسب بين الفعل الجرمي لنشاطات تبييض الأموال وبين العقوبة المُقابلة لهذا الفعل.

كذلك تُعاني العديد من الدول ضعفاً كبيراً على مستوى الأجهزة الإدارية والمؤسسات الأمنية والقضائية فيها، وهو ما يؤثر بشكل كبير على كفاءة هذه الأجهزة التي يقع على عاتقها مهمة مكافحة ظاهرة تبييض الأموال، وإنّ الحديث عن الضعف الحاصل في الأجهزة الرسمية للدول (إداري، قضائي، أمني، نقدي...) يقودنا للحديث عن سبب هذا الضعف وعن نتائجه على مستوى مُكافحة الظاهرة.

فعلى مستوى الأسباب هي عديدة جداً، كالفساد الإداري المُستشري في عدد كبير من دول العالم، حيث ينخر هذا الفساد أجهزة هذه الدول ولا سيما الدول المُتخلفة التي تُعتبر الأكثر تضرراً من هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الأنظمة الديكتاتورية والرجعية التي تحكم العديد من الدول أيضاً والأزمات الداخلية من نزاعات وحروب ومشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية، ونزعات استقلالية وأزمات سياسية وانقسامات دينية وإثنية وعرقية والتي وإن لم تتخذ أشكال الصراعات المُسلحة إلّا أنّها عطلت الكثير من أدوار الدولة وأجهزتها نتيجة غياب الاستقرار السياسي الذي هو أصل تطور الدولة وعمل مؤسساتها. بالإضافة إلى غياب عمليات التدريب المُجدية لموظفي الإدارات ولا سيما الرقابية منها، وغيرها الكثير من المشاكل التي كان لها بالغ الأثر السلبي في هذا المجال.

ومن المعوقات الداخلية أيضاً مُعاناة الكثير من الدول ضعفاً في بنيتها المعلوماتية، هذه البنية التي باتت تُعتبر من الركائز الأساسية التي تسمح بمراقبة التحركات المالية ومعرفة مشروعية مصدرها وأوجه استثمارها، لا سيما

(٣٠) روث درايفوس، مصدر سبق ذكره، ص: ١٠.

وأنّنا بتنا اليوم وبعد التطور التكنولوجي العالمي الكبير بأمسّ الحاجة إلى التقنيات الحديثة والمتطورة في تتبع تدقيق ومُراقبة الأنشطة المُتعلقة بتبييض الأموال، خاصة وأنّ مبيضي الأموال باتوا يستفيدون من هذه التقنيات لصالحهم، ومع التحول العالمي الكبير نحو الاقتصاد الرقمي لم تعُد الأساليب التقليدية في الرقابة على عمليات تبييض الأموال مُجدية، إنمّا باتت المسألة تتطلب الاستفادة من الخبرات الحديثة ولا سيما التقنية والرقمية منها، وهو أمر يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والظروف التي لا يبدو أنّها ستكون ملائمة على المدى المنظور في الكثير من دول العالم، وهذا من شأنه أن يجعل هذه الدول متأخرة كثيراً في عملية مواجهة تبييض الأموال(٣١).

بالإضافة إلى ما سلف يُعد القطاع المصرفي في الدول واحداً من المداميك الأساسية التي يجب التركيز عليها في عملية مواجهة تبييض الأموال لا سيما بعدما أصبحت المصارف في الاقتصاد الحديث القناة المالية الرئيسية للتدفقات النقدية العالمية وذلك من خلال النظام العالمي المُعتمد والمُستند بشكل كبير في عملية التحويلات المالية على المصارف، ما جعل من البنوك حلقة رئيسية من حلقات المواجهة، وفي الحقيقة فإنّ القطاع المصرفي يواجه مُشكلتين رئيسيتين تؤديان إلى إضعاف دوره في مُكافحة عمليات تبييض الأموال وهُما نظام السرية المصرفية المعمول به في العديد من الدول، وعدم التزام البنوك بالمراقبة والتحقق من العمليات المصرفية المختلفة التي تتم عبرها، وهذا الأمر يعود إلى ضعف قدرة القطاع المصرفي على القيام بهذا الدور(٣٢).

ب- معوقات المُكافحة على المستوى الإقليمي والدولي:

بالنسبة إلى معوقات المُكافحة على المستوى الإقليمي والدولي التي تلعب دوراً سلبياً فيما يتعلق بتعزيز هذه الجهود في سبيل مواجهة تبييض الأموال، فهي عديدة ومتنوعة، وإن كان العالم قد شهد خطوات مُهمة على هذا الصعيد وهو ما سيتم عرضه في الفقرة الثانية من هذا المطلب، لكن هذه الخطوات ورغم أهميتها وتقدمها ورغم إنفاق مبالغ ومجهودات ضخمة في سبيلها ما زالت عاجزة عن الوقوف بشكل كامل بوجه هذه الظاهرة أو حتى القضاء عليها جزئياً، ولعل محور المعوقات على المستوى الدولي والإقليمي هو ضعف التعاون بين الدول.

وتلعب الاختلافات والتباينات في التشريعات بين الدول دوراً سلبياً في تأطير الجهود الجماعية وفق اتجاه واحد ومُحدد، فلغاية الآن لا نجد تعريفاً تشريعياً واحداً ومُتفقاً عليه عالمياً لظاهرة تبييض الأموال مع كُل الآثار التشريعية الناتجة عنه وتفرعاتها، والذي يُمكن أن يُصبح حال وجوده كالبروتوكول العالمي لتحديد هذه الظاهرة ونشاطاتها وكيفية مواجهتها، وهذا الأمر مردّه إلى الاختلاف الواضح في القوانين الداخلية بين الدول، "فما قد يُعد جريمة في قانون دولة قد لا يُشكل جريمة في قانون دولة

(٣١) خالد النويصر، **معوقات مُكافحة ظاهرة غسيل الأموال**، جريدة العرب الإقتصادية الدولية، ٢٠٠٩/٠٤/١.
للمزيد من المعلومات يُمكن زيارة الموقع الرسمي للجريدة على الرابط التالي: www.aleqt.com./

(٣٢) هاني السبكي، وهاني العيسوي، **غسيل الأموال: المُشكلة، الآثار، وسبل المُكافحة فقهاً وقانوناً**، دار الثقافة للطباعة والنشر، طابق أول، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص: ١٦٦.

أخرى"[٣٣]، وهو ما يؤثر على تقديم المساعدة القانونية المطلوبة من الدول، بالإضافة إلى أنّ بعض الدول "تفرض قيوداً إجرائية على التعاون الدولي بين السلطات الإشرافية أو بين وحدات المعلومات المالية المعنية عن التحليل والتحري عن العمليات المشبوهة فيها"[٣٤]، وهو ما يؤثر على عملية تبادل المعلومات التي من شأنها أن تُسهل عمليات التحقيق والكشف عن جرائم تبييض الأموال، لا سيما أنّ التشريعات الداخلية لبعض الدول تمنع التبادل الدولي للمعلومات بين السلطات الإدارية المعنية بمكافحة تبييض الأموال، أو أنها تُخضع هذا التبادل لشروط وقيود مفرطة تعطل عمليات المكافحة، كما أن بعض السلطات الإدارية المعنية بالمكافحة غير مهيأة للتعامل أو الاستجابة بموضوعية لطلبات السلطات الأجنبية المماثلة[٣٥].

كما يُعتبر تخلف العديد من الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات والمُعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال، واحدة من العوامل التي تؤثر سلباً في جهود المكافحة الدولية لهذه لظاهرة، ويعود السبب في ذلك إلى الاختلافات الكبيرة بين الدول في تشخيص هذه الظاهرة وتحديد سُبل مواجهتها ومكافحتها، كما يجب ألا نغفل عن الدول التي أعلنت انضمامها للعديد من الاتفاقيات الدولية المُرتبطة بمكافحة تبييض الأموال، ولكنّها لم تعمد إلى تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقيات أو أنّ التزامها بها كان صورياً أو جزئياً وذلك للعديد من الأسباب منها أنّ بعضها إنضم تحت وطأة الضغط العالمي الداعم لهذا الاتجاه دون أن يكون لدى أنظمتها السياسية القناعة التامة في ذلك، في حين أنّ انضمام دول أُخرى إلى هذه الاتفاقيات جاء للاستفادة من المغريات والمُحفزات التي تُقدم لها في هذا الإطار من قبيل المُساعدات والحوافز والإستشارات والتدريب والتأهيل وغيرها...، كما أنّ عدداً من الدول لا تملك القدرات والمقومات اللازمة للالتزام بهذه الاتفاقيات، في حين أنّ عدداً آخراً منها أعلنت انضمامها إلى بعض الاتفاقيات المُرتبطة بالمكافحة كنوع من المُناورة وذلك من أجل إخفاء وتستير ما تقوم به من نشاطات لها علاقة بتبييض الأموال مع ما تؤمنه لها من موارد مالية ضخمة، ولتشتيت الإنتباه عنها فيما تقوم به من نشاطات تدخل ضُمن دائرة تبييض الأموال.

بالإضافة إلى ما سلف تواجه العديد من الدول ضعفاً ملحوظاً على صعيد أجهزة الرقابة للتجارة الدولية، فقد نصت المادة ٩/١٢ من اتفاقية فيينا عام ١٩٨٨على ضرورة إنشاء نظام لمراقبة التجارة الدولية تسهيلاً لكشف الصفقات المشبوهة. وتطبيقاً لنص هذه المادة قامت الدول المهتمة بمكافحة عمليات تبييض الأموال بإنشاء أجهزة متخصصة لديها، إلا أن هذه الأجهزة ما زالت تواجه العديد من الصعوبات التي تحد من نشاطها وفعاليتها، خاصة فيما يتعلق بتنوع الأنظمة والقوانين المطبقة على مستوى جميع دول العالم[٣٦]، بالإضافة إلى وجود نظم وآليات السوق الداعمة لتحرير التجارة والخدمات ضُمن ما بات يُسمى "بالانفتاح الاقتصادي الذي يدفع إلى تخفيف

(٣٣) خالد النويصر، مصدر سبق ذكره.
(٣٤) أحمد سفر، **جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص: ١١٣.
(٣٥) أحمد سفر، مصدر نفسه، ص: ١١٤.
(٣٦) خالد النويصر، مصدر سبق ذكره.

القيود التي يعمل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب"[٣٧].

كما شكّل التمسك المُفرط من قبل بعض الدول بما يُسمى مبدأ "**سيادة الدول**" عائقاً في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة تبييض الأموال، هذا المبدأ الذي يُشير إلى أنّ "الدولة هي التنظيم السياسي والاجتماعي الذي يحق له دون غيره أن يحتكر أدوات القوة التي يحتاجها، بما في ذلك أدوات القمع والإكراه والتشريع لفرض سلطته على مُجمل الإقليم الذي يُشكل حدوده السياسية وعلى الأفراد الذين يقطنون في هذا الإقليم"[٣٨]. هذا التمسك جعل هذه الدول تتشدد في الإجراءات الداخلية والدولية الخاصة بها وهو ما أدى إلى عراقيل كثيرة في تعاونها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية الهادفة إلى الوقوف بوجه هذه الظاهرة.

ومن أشكال التأثيرات السلبية الأخرى إشكالية "حُجية الأحكام الجنائية" حيث أنّ بعض الدول لا تعترف بحُجية الأحكام الجنائية الأجنبية عليها، وقد قامت بالفعل بتضييق نطاق التعاون القضائي الدولي في تنفيذ هذه الأحكام، وذلك مخافة المس بسيادتها وهذا ما أدى أيضاً إلى تضييق نطاق مكافحة جرائم تبييض الأموال[٣٩].

القسم الثاني: تبييض الأموال في كولومبيا

المطلب الأول: حجم ظاهرة تبييض الأموال في كولومبيا:

شأنها شأن العديد من دول العالم تُعاني كولومبيا من انتشار ظاهرة تبييض الأموال بشكل هائل على أراضيها وعلى مُختلف المستويات وهو ما ستؤكده التقارير والإحصاءات والأرقام الرسمية التي سترد أدناه.

ويُقدر الخبراء بأنّ الأموال الناتجة عن أنشطة تبييض الأموال في كولومبيا تزيد عن 16 مليار دولار سنوياً، أي حوالي ٥٪ من حجم الاقتصاد الكولومبي الذي يُقدر ب٣٣٠ مليار دولار سنوياً، وأكثر من إجمالي الاستثمارات المباشرة فيه. هذه المبالغ الهائلة التي يتم غسلها سنوياً لا تأتي فقط من أنشطة إنتاج وتهريب المخدرات فقط على الرغم من محورية هذه النشاطات في عمليات تبييض الأموال في كولومبيا، ولكن هناك الأموال التي يتم كسبها عن طريق الفساد السياسي، تجارة السلاح، الدعارة، صناعة المناجم غير القانونية، عمليات تهريب البضائع والسلع والأسلحة، التزوير، والتهرب الضريبي الكبير وهو ما تؤكده دائرة الضرائب الكولومبية، وغيرها الكثير من الأنشطة التي شكّلت مُجتمعة فيما بينها ركيزة كُبرى ساهمت في انتشار وتوسع ظاهرة تبييض الأموال[٤٠].

وتؤكد التقارير الرسمية التي تصدر بشكل دوري، تمكن السلطات الرسمية في كولومبيا من

---

(٣٧) رضا العدل، **التخطيط الإقتصادي: النظرية والأساليب**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ١٩٩٧، ص: ٢٢.

(٣٨) طلال العيسى، **السيادة بين مفهومها التقليدي والمُعاصر- دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ص: ٥١.

(٣٩) ماجد الأمير، **معوقات مكافحة غسيل الأموال**، صحيفة الزمان، ٢٠١٦/٠٦/٢٠.
للمزيد من المعلومات يُمكن زيارة الموقع الرسمي للصحيفة على الرابط التالي: www.azzaman.com.

(٤٠) Jarrod Sadulski, **Why It's Difficult to Control Money Laundering in Colombia**, American military university, 25/05/2020.

مصادرة بضائع غير شرعية بشكل سنوي بقيم تتخطى ١٠٠ مليون دولار، وهي لا تُشكل أكثر من ١٠٪ من مجمل البضائع التي تشير التقديرات إلى أنها تدخل إلى كولومبياً سنوياً بشكل غير شرعي.

كما وتُعتبر الصادرات جزءاً من أعمال غسيل الأموال في هذا البلد اللاتيني، بحيث يتم تزوير الوثائق من أجل القيام بعمليات تصدير كبيرة ووهمية بهدف إدخال المال المُراد تبييضه وإعطائه الصبغة الشرعية عبر تمويه مصدره حتى يظهر كأنّه ناتج التصدير إلى الخارج، ومن النماذج لهذه العمليات حركة تصدير الذهب الكولومبي إلى الخارج حيث يؤكد مكتب الجمارك أنّ الصادرات الرسمية من الذهب في كولومبيا المُسجلة لديه بلغت في العام ٢٠١٨ نحو ٧٠ طناً، على الرغم من أن صناعة الذهب في هذا البلد لم تنتج أكثر من ٢٥ طناً بحسب أرقام وزارة التعدين والمناجم الكولومبية، وهو ما يُعزز هذه الفرضيات. كما تعرض وحدة المعلومات والتحليل المالي بوزارة المالية الكولومبية إنه كان هناك ما يربو على ٤٢ ألف عملية مالية مثيرة للشبهات بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

وبالعودة إلى عمليات غسيل الأموال المُرتبطة بالنشاط الأبرز في كولومبيا وهو إنتاج وتجارة المُخدرات وخاصة الكوكايين فيبلغ متوسط العائد السنوي منها حوالي ١٠ مليارات دولار. حيث تُعد كولومبيا مركز إنتاج وتوزيع الكوكايين الأول في العالم، فهي لوحدها على حوالي ٥٠٪ من إنتاج هذا الصنف من المخدرات عالميًا، والذي يُصدّر ٨٠٪ منه نحو الولايات المتحدة الأمريكية بعائدات تُقدر بمليارات الدولارات. ووفقاً لآخر تقرير لوكالة مكافحة المخدرات الأمريكية فإنّ عائدات تجارة المُخدرات لوحدها قد بلغت في نهاية العام ٢٠١٩ حوالي ١٨,٣ مليار دولار وهو العام الذي شكّل طفرة غير مسبوقة على صعيد إنتاج وتجارة المُخدرات في كولومبيا، وهو ما ساهم بنحو ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد في ذلك العام(٤١).

وقد ورد في التقرير السنوي الصادر عام ٢٠١٦ عن دائرة فيينا لقضايا المخدرات والجريمة، التابعة لهيئة الامم المتحدة، أنّ مساحات الاراضي التي تزرع فيها نباتات الكوكا التي يستخلص منها الكوكايين في كولومبيا تُقدر بحوالي ١٥٨ الف هكتار. كما قدّرت الوكالة الأمريكية لمُكافحة تهريب المُخدرات وهي الوكالة المعنية عن مُكافحة تهريب الكوكايين من كولومبيا إلى أراضيها أنَّ زراعة الكوكا في كولومبيا ارتفعت في عام ٢٠١٧ إلى مستويات غير مسبوقة، إذ بلغت مساحة الأراضي المزروعة بهذه النبتة ٢٠٩ آلاف هكتار، وهو ما أكدّه أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة حول العالم، من أنّ العام ٢٠١٧ كان عاماً غير مسبوق من حيث كميّة الإنتاج العالمي لمخدر الكوكايين. وأفاد المكتب في تقريره السنوي أن الإنتاج العالمي للكوكايين تخطى بنسبة ٢٥ بالمئة الرقم القياسي المسجل في العام الذي سبقه مع ازدياد الإنتاج في كولومبيا بشكل أساسي والتي أنتجت ما يقدر بنحو ٧٠ بالمئة من الكوكايين في العالم.

ويؤكد التقرير الصادر في العام ٢٠١٨ عن الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال في

(٤١) Adrian Alisma, **Laundering Colombia's drug money**, Colombia reports for economic studies, 19/04/2020. For the full report, please visit the center official website at the following link: www. colombiar-eports.com.

كولومبيا بأنّ الجماعات الإجرامية فيها تقوم وعلى نحو متزايد بتنويع تقنيات غسيل الأموال التقليدية التي تنطوي على العقارات وعقود الأشغال العامة الكبيرة وغير ذلك من التقنيات، فضلاً عن اعتماد أساليب غسيل جديدة تشمل العملات المشفرة والمنظمات غير الربحية والمنصات المالية الرقمية(٤٢).

هذه الأرقام وغيرها والتي لا مجال لعرضها جميعاً في دراستنا إنّما تُشير إلى الحجم الكبير الذي وصلت إليه ظاهرة تبييض الأموال في هذه البلاد مدفوعة بعوامل كثيرة، واللافت في الأمر أنّ هذه الظاهرة تشهد تنامياً كبيراً ومتواصلاً على الرغم من الجهود الظاهرية الكبيرة التي تبذلها السُلطات الكولومبية لمُكافتحها والدعم الدولي الكبير الذي تحظى فيه لا سيما من الولايات المُتحدة الأمريكية(٤٣).

المطلب الثاني: العوامل المُساهمة على انتشار الظاهرة في كولومبيا:

شأنّها شأن غيرها من الدول أيضاً فقد لعبت مجموعة كبيرة من العوامل دوراً فعالاً ومُساهماً في انتشار ظاهرة تبييض الأموال في كولومبيا، ووصولها إلى المرحلة التي وصلت إليها، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ بعض هذه العوامل مُتجذرة في البنيان الكولومبي ومُتداخلة بشكل كبير فيما بينها كما أنّها موزعة على مجموعة من المُحددات ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية وغيرها من المُحددات التي انغرست فيها هذه العوامل وتوحدت وتعاضدت فيما بينها حتى شكلت رافعة كبيرة لهذه الظاهرة، وسوراً منيعاً في مُقابل كل جهود المكافحة.

وبما أنّ العوامل المُساهمة على انتشار هذه الظاهرة في كولومبيا كثيرة جداً فسيتم استعراض أبرز هذه العوامل وأكثرها تأثيراً في هذه المجال.

ويُمكن أن نبدأ أولى هذه العوامل **بعامل الفساد** المُتغلغل في كولومبيا على مُختلف المُستويات الإدارية والسياسية والقضائية والأمنية، حيث يكفي أن ننظر إلى مرتبة وتصنيف كولومبيا ضمن مؤشر الفساد العالمي لكي تتضح لنا هذه الصورة، فبحسب منظمة الشفافية الدولية فإنّ درجة كولومبيا خلال السنوات العشر الأخيرة قد تراوحت بين ٣٦ و٤٠ وهي طبعاً درجات مُتدنية ضمن مقياس من ١٠٠ درجة(٤٤)، وهو ما يعكس واقع الفساد في هذا البلد اللاتيني. هذا الفساد الذي استفحل في هرمية الدولة وأجهزتها، وانتشر في عدة قطاعات اقتصادية وأمنية، حيث تشكل قضايا الفساد في المستويات العليا عقبة كبيرة أمام إدارة شفّافة وفعّالة بقدر ما هي عقبة أمام مناخ الاستثمار التنافسي. ولطالما ضجّت المحاكم الكولومبية بقضايا الرشوة والابتزاز وإساءة استخدام المناصب ورشوة الموظفين وسوء

(٤٢) Parker Asmann, Money Laundering Tactics Adapting to Colombia Cocaine Boom, insight crime, 10/10/2018.
Fore more information visit: insightcrime.org.

(٤٣) طلعت شاهين، **الفساد السياسي والمُخدرات أهم أعداء الرئيس المكسيكي الجديد**، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٢١/٠١/١٦.
للمزيد من المعلومات يُمكن الإطلاع على المقالة كاملة عبر زيارة الموقع الرسمي للصحيفة على الرابط التالي: www.albayan.ae.

(٤٤) **مقياس مؤشر الفساد العالمي** يحتوي على سُلم درجات يبدء من الصفر إلى المئة بحيث كُلما إقتربت الدرجة من المئة كُلما كانت تصنيف الدولة مُرتفعاً، وكُلما إقتربت الدرجة من الصفر كُلما كان تصنيف الدولة مُنخفضاً.

الأمانة وغيرها الكثير من مظاهر الفساد التي ساعدت بشكل واضح على انتشار ظاهرة تبييض الأموال وإجهاض الجهود المبذولة في سبيل مُكافحتها والقضاء عليها.

ومن العوامل الهامّة أيضاً والتي ساعدت على انتشار نشاطات تبييض الأموال في كولومبيا هو **الموقف الاجتماعي العام** من هذه النشاطات ولا سيما نشاط زراعة وتجارة المُخدرات، سيما وأنّ عدد كبير من كارتيلات[٤٥] المُخدرات في كولومبيا قد عمدت في إطار استمالة المُجتمع المحلي لطرفها وتحسين نظرة المواطنين إليها، إلى استثمار جزء غير صغير من مداخليها بمشاريع وأنشطة داخلية ومحلية ذات طابع تنموي وذلك بهدف تحسين مصالحها الاقتصادية الخاصة من جهة وتحسين واقع المجتمع المحلي من جهة أُخرى، لا سيما مع غياب كبير للدولة عن أجزاء واسعة من البلاد وهو ما خلق المناخ المُناسب لهذه الكارتيلات إلى استغلال هذا الواقع عبر الحلول ولو جزئياً محل الدولة وإقامة العديد من المشاريع التي تهُم المُجتمع كبناء المستشفيات والمساكن والمشاريع التجارية والاقتصادية المُتعددة. وهذا الأمر قد ساعد في كثير من الأحيان على تحسين الواقع الاقتصادي والحياتي للآلاف المواطنين الكولومبيين، وهو ما جعل شريحة واسعة من المواطنين خاصّة ممّن يُعانون من التهميش الحكومي أن ينظروا إلى كارتيلات المُخدرات بطريقة إيجابية، كون هذه الكارتيلات عمدت إلى تأمين ما عجزت أو قصّرت الدولة في تأمينه لجزء من مواطنيها.

ومن العوامل التي ساهمت أيضاً في انتشار نشاطات تبييض الأموال داخل كولومبيا تمكن الكارتيلات من **الاندماج بشكل كبير في الاقتصاد الشرعي والرسمي** للبلاد حيث عمدت إلى الاستثمار في الدورة الاقتصادية من خلال توسيع أعمالهم في المجتمع عبر التعاقد على الخدمات مع العديد من الشركات القانونية وبمُختلف أوجهها فمن النقل والأمن والأعمال المصرفية والاتصالات والتجارة وإنشاء الشركات التجارية والائتمانية وغيرها الكثير من النشاطات الاقتصادية والتجارية التي مارستها وصعّبت على الحكومة تمييز أنشطة تبييض الأموال عن الأنشطة الشرعية في الاقتصاد الكولومبي، وهو ما ساعد أيضاً هذه الكارتيلات على غسل الأموال العائدة من أنشطتهم الإجرامية ولا سيما عوائد تجارة المُخدرات، كما استفادوا في هذا المجال من تواطئ عدد من البنوك القانونية في هذه النشاطات سواء داخل كولومبيا أو خارجها كبنوك في الولايات المُتحدة الأمريكية والمكسيك[٤٦].

إنّ ما ورد أعلاه يُشكل العينة الأساسية من العوامل التي ساهمت على انتشار هذه الظاهرة، بالإضافة إلى الكثير من العوامل الأخرى التي قد لا تتسع دراساتنا لاستعراضها جميعها.

المطلب الثالث: أساليب ومعوقات مُكافحة الظاهرة في كولومبيا:

أولاً: أساليب مُكافحة الظاهرة في كولومبيا:

لطالما رفعت السلطات المُتعاقبة في كولومبيا شعار مُكافحة تبييض الأموال على

(٤٥) **كارتيل** cartel: هو مصطلح لاتيني مُشتق من كلمة Charta اللاتينية والتي تعني الميثاق، وهي باتت ترمز إلى الميثاق الذي يربط أعضاء العصابات الإجرامية في دول أمريكا اللاتينية الذين يتعاهدون فيما بينهم على تقديم كُل شيئ في سبيل الحفاظ على لحمة وقوة الجماعة حتى ولو إضطروا لتقديم أرواحهم في سبيل ذلك.

(٤٦) Tess Davis, same resource, p: 17.

أراضيها ولا سيما النشاطات المُرتبطة بزراعة وإنتاج وتجارة المُخدرات، حيث بذلت السلطات الكولومبية مجهودات واضحة في هذا الإطار. ويُمكن القول أنّ استراتيجية المواجهة لهذه الظاهرة قد اتخذت ٣ مسارات أساسية، حيث كان المسار الأول هو مسار المواجهة المُباشرة مع كارتيلات المخدرات من خلال الجهد العسكري والأمني والاستخباري، والمسار الثاني هو مسار السعي لتقليص مساحات الأراضي المزروعة بالنباتات المُنتجة للمُخدرات وعلى رأسها نبات الكوكا والأفيون، فيما كان المسار الثالث والأخير هو مسار التفاوض مع الجماعات الانفصالية الكولومبية المُسلحة التي تعتمد بشكل كبير على زارعة وإنتاج وتجارة المُخدرات لتمويل نشاطاتها المُختلفة والتي دائماً ما كانت تتخذ من العناوين الثورية والاستقلالية مُبرراً لهذه النشاطات.

إنّ دراسة واقع مُكافحة تبييض الأموال في كولومبيا يقودنا للحديث عن التعاون المُباشر بين هذه الدولة اللاتينية وبين الولايات المُتحدة الأمريكية، هذا التعاون الذي صبغ حرب كولومبيا على تبييض الأموال منذ أكثر من ٥٠ عاماً. فعلى اعتبار قضية المخدرات من القضايا الأساسية في السياسات الخارجية الأمريكية مع الدول اللاتينية، التي تصدّر آلاف أطنان المخدرات سنويًا إلى أراضيها، وفي إطار السعي إلى اعتماد استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة خارج الحدود (المُكافحة من المنبع) شنت واشنطن حربًا شعواء على عصابات المخدرات بأمريكا اللاتينية قبل نصف قرن وحتى يومنا هذا، وكولومبيا كانت واحداً من مسارح هذه الحرب الدموية خارج الحدود الأمريكية.

فكولومبيا هي من أهم البلدان التي مثلت صداعًا مزمنًا للإدارة الأمريكية، بسبب إغراقها للأراضي الأمريكية بأطنان من الكوكايين سنوياً، وهو ما أدى إلى رفع معدلات الجريمة خلال التسعينات من القرن الماضي إلى مستويات غير مسبوقة، ودفع بالرؤساء الأمريكيين المتعاقبين إلى توسيع حربهم ضد المخدرات خارج البلد[٤٧] ولأجل ذلك فقد موَّلت الولايات المتحدة الأمريكية مخططات لمكافحة تجارة المخدرات في كولومبيا بثمانية بليون دولار على مدار الخمسة عشرة سنة الأخيرة، لتقوية الجيش الكولومبي وتمكينه من اتخاذ المُبادرات والإجراءات العسكرية ضد الجماعات المتمردة المرتبطة بتجارة المخدرات.

وبالعودة إلى المسارت الثلاث التي تمّت الإشارة لها أعلاه، وفيما يتعلق بمسار المواجهة المُسلحة العسكرية والأمنية فلا بد لنا أنّ نُشير أولاً إلى أنّ هذا المسار لم يتخذ صفة مُكافحة تبييض الأموال وتجارة المُخدرات بشكل صرف، وإنّما اتخذ صفة الحرب الأهلية الداخلية بين القوات العسكرية الكولومبية المدعومة خارجياً من عدّة دول وعلى رأسها الولايات المُتحدة الأمريكية وكندا وعدد من الدول الأوروبية، وبين مجموعة من الحركات الانفصالية اليسارية وأبرزها القوات المُسلحة الثورية الكولومبية (فارك) وجيش التحرير الوطني الكولومبي وجيش التحرير الشعبي وحركة التاسع عشر من نيسان وحزب العمّال الثوري الكولومبي وغيرها العديد من الحركات والفصائل المُسلحة التي رفعت لواء العمل الثوري المُسلح بوجه

(٤٧) **القصة الكاملة لمافيا المُخدرات في كولومبيا والدور السري للسي أي إيه**، تقرير منشور على منصة عربي بوست، ٢٠١٩/٠٤/٠٢.
للمزيد من المعلومات يُمكن الإطلاع على كامل التقرير عبر زيارة الموقع الرسمي للمنصة على الرابط التالي: arabicpost.net.

الحكومة الكولومبية لإستعادّة ما قالت بأنّه حقوق سُلبت منها من قبل السُلطات غير الشرعية التي تحكم البلاد[٤٨]. وإنّ دراسة واقع هذه الحركات والفصائل يقودنا للقول إنّ المصدر الأبرز لتمويلها كانت النشاطات المُرتبطة بالمُخدرات، وهو ما جعل السلطات الكولومبية ترفع لواء الحرب على هذه الحركات تحت عدّة عناوين أبرزها استعادة السيطرة على الأراضي الخارجة عن سلطتها وتالياً تكريس الشرعية فيها وإعادّة الأمن والآمان إليها، ومُكافحة تبييض الأموال في البلاد.

هذه الحرب الشعواء التي اعتبرت أطول حرب أهلية في التاريخ المُعاصر حيث استمرت لأكثر من ٥٢ عاماً، وما زالت لغاية يومنا رغم اتفاقات السلام المُبرمة مع عدد من الجماعات المُسلحة إلّا أنّ الجهد الإستخباري والأمني للقضاء على رؤوس تجارة المُخدرات في البلاد لم يتوقف، مع الإشارة إلى أنّ هذا الجهد قد شاركت فيه الولايات المُتحدة الأمريكية بشكل مُباشر في إطار الاتفاقات الأمنية الموقعة بين الطرفين، حيث استطاعت الشرطة الفيدرالية الأمريكية والقوات الخاصة الأمريكية لمُكافحة المُخدرات على مدار السنين الماضية، من تصفية واعتقال العديد من زعماء عصابات المخدرات وإدخال أعضائها السجون الأمريكية، حيث لا يمكنهم استخدام نفوذهم للهرب من السجن، كما يفعلون عادة في السجون الكولومبية[٤٩]. غير أن المسار العسكري المتّبع في محاربة المخدرات بكولومبيا، قد أدى إلى تصاعد في العنف والفساد والإفلات من العقاب وتآكل سيادة القانون وانتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما أدى إلى تزايد الضغوط الداخلية والخارجية للخروج من هذا المسار وتداعياته.

أمّا المسار الثاني في بحثنا فهو مسار السعي لتقليص مساحات الأراضي المزروعة بالنباتات المُنتجة للمُخدرات من خلال العمل على القضاء على هذه المحاصيل بمُختلف الوسائل وأبرزها رش المحاصيل الزراعية بالمبيدات الكيماوية جواً بواسطة الطائرات، وحتى عام ٢٠١٥ كانت كولومبيا البلد الوحيد الذي سمح برش مبيدات الأعشاب من الجو للقضاء على محاصيل المخدرات، بحيث كانت عمليات الاستئصال الجوي (الرش) من المكونات المركزية لخطة كولومبيا. ومع ذلك فإن الاستئصال الجوي بواسطة طائرات الرش كان دائما مثيرا للجدل بسبب خطر الانجراف بالرش إلى المحاصيل الغذائية المشروعة وغيرها من المخاطر البيئية المحتملة، بالإضافة لكون هذه الوسيلة تُشكل طريقة آنية ومرحلية وتنضوي على تكاليف ومخاطر بيئية عالية. ويرى مُعارضو هذه السياسة أنّه وبدون الاستثمار في التنمية الريفية وإسقاط الدولة في المناطق النائية (زيادة وجود الدولة)، فإنّ أي انخفاض في المحاصيل غير المشروعة لا يمكن أن يستمر. وأنّ التركيز برأي هؤلاء يجب أن ينصب على وضع خُطّة كسب الرزق البديلة وتعزيز المشروعات التنموية، كون الكثير من

(٤٨) إبراهيم أبو جازية، **هل تنتهي الحرب الأهلية في كولومبيا بعد أكثر من نصف قرن؟**، تقرير منشور على منصة ساسة بوست الإخبارية، ٢٠١٦/٠٤/٢٧.
للمزيد من المعلومات يُمكن الإطلاع على التقرير كاملاً عبر زيارة الموقع الرسمي للمنصة على الرابط التالي: www.sasapost.com.

(٤٩) محمد فروانة، **قوة خاصة أمريكية لمكافحة المُخدرات إلى كولومبيا**، صحيفة أخبار الآن، ٢٠٢٠/٠٥/٢٨.

السكان يعتبرون زراعة المُخدرات وسيلتهم الوحيدة للعيش وكسب رزقهم(٥٠).

أمّا المسار الثالث والأخير والذي عمدت إليه السلطات الكولومبية بعد فشل المسارين السابقين في القضاء على آفة تبييض الأموال لا سيما مع الوضع المعقد الداخلي لكولومبيا والمُرتبط بالحرب الداخلية، فهو مسار المُفاوضات المُباشرة مع الفصائل الانفصالية المُسلحة، حيث عمدت كولومبيا إلى سلوك هذا الطريق أكثر من مرّة من خلال فتح قنوات التواصل والتفاوض المُباشر وغير المُباشر مع هذه الحركات، وفي كُل مرّة كان الفشل نصيب هذه الجهود حتى استطاع الرئيس الكولومبي السابق خوان مانويل سانتوس وبعد مُفاوضات مُعقدة جداً إستمرت لأكثر من ٤ سنوات إنجاز اتفاق سلام تاريخي في العام ٢٠١٦ مع متمردي حركة فارك وعدد آخر من الحركات المُسلحة. ممّا فتح الباب لإنهاء جزئي للحرب الأهلية التي إستمرت أكثر من نصف قرن وكلّفت ٢٥٠ ألف قتيل و٤٥ ألف مفقود وما يربوا على ٧ ملايين مهجر(٥١).

ثانياً: معوقات مُكافحة الظاهرة في كولومبيا:

لقد واجهت السُلطات الكولومبية في جهودها لمُكافحة ظاهرة تبييض الأموال الكثير من المعوقات المُتداخلة والمُعقدة. هذه المُعوقات التي حالت مُجتمعة في القضاء على النشاطات المشبوهة ولا سيما النشاط الأبرز والمُتثمل في إنتاج وتجارة المُخدرات. وسيتم فيما يلي من فقرات استعراض أبرز هذه المعوقات حيث لا إمكانية لاستعراضها جميعاً نظراً لتعددها وتنوعها كما أشرنا.

وحين الحديث عن كولومبيا الدولة نجد أنّ أحد أهم أسباب عدم تمكن كولومبيا من الوقوف بوجه موجة تبييض الأموال التي اجتاحت البلاد وحولتها إلى مرتع كبير للجريمة المُنظمة، وصولاً للتربع على عرش إنتاج المُخدرات عالمياً هو **ضعف الدولة وأجهزتها المُختلفة**. ويُمكن القول أن الواقع الداخلي الذي عاشته كولومبيا والذي كان موجوداً فيها قبل تطور حركة تبييض الأموال بالشكل الذي وصلت إليه كان له تأثيراته أيضاً على قُدرتها بشكل كبير. هذا الواقع الذي تجلى في الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية العنيفة التي أودت بحياة مئات الآلاف ناهيك عن الخسائر المادية والبشرية الأخرى كان لها الوقع الكبير على استقرار السلطة في هذا البلد اللاتيني. لا سيما مع عدم قُدرة هذه السلطات في فرض سيطرتها على كامل أراضيها، فأجزاء واسعة من البلاد بقيت خارج سيطرة الدولة لعقود وذلك إمّا لخضوع بعض هذه المناطق لسيطرة الجماعات المُسلحة وإمّا لضعف تواجد أجهزة الدولة الرسمية في البعض الآخر منها، وهو ما شغل السلطات الكولومبية وشتّتها رغم التركيز الكبير من قبل هذه السلطات المُتعاقبة على سياسة مواجهة وتقليص إنتاج المُخدرات مدعومة بعدد كبير من الدول المُتضررة وعلى رأسها الولايات المُتحدة الأمريكية(٥٢).

هذا الوضع من الترهل الرسمي بغض النظر عن أسبابه كان من أهم عوامل الانتشار الواسع

(٥٠) June S. Beittel, previously mentioned source, p: 21.

(٥١) **اتفاق السلام يترنح في كولومبيا أمام إعلان العودة للكفاح المُسلح**، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٩/٠٨/٣٠، العدد ١٤٨٨٥.

(٥٢) Fabio Andres, Diaz, Drug trafficking and the Colombian conflict, published by peace direct, 06/04/2014. For the full report, please visit the center official website at the following link: www.peaceinsight.org

لزراعة المحاصيل المُرتبطة بإنتاج المُخدرات لا سيما نبات الكوكا وغيرها من المحاصيل التي ازدهرت وتوسعت حتى وصلت مساحات الأراضي المزروعة بهذه النباتات إلى مئات الآلاف من الهكتارات(٥٣)، هذا بالإضافة إلى واقع من التفلت الأمني وازدياد مُعدلات الجريمة في هذه المناطق بشكل كبير، وكُل هذا انعكس بطبيعة الحال على جهود مُكافحة تبييض الأموال فيها.

وإلى جانب الضعف المؤسسي على المستوى الرسمي الكولومبي والذي استعرضنا جزءاً من أسبابه، يأتي المقلب الآخر من الصورة وهو **القوة الكبيرة التي تمتعت بها كارتيلات المُخدرات** والجماعات الانفصالية المُسلحة، هذه الجماعات التي أقامت مجموعة من الروابط والاتحادات فيما بينها في الكثير من الأحيان مُستفيدة من الأهداف المُشتركة بينها كالنزعات الانفصالية والاستفادة من نشاطات تبييض الأموال، وهوما عظّم من قوتها وحضورها، بالإضافة إلى أنّ العائدات الكبيرة لتجارة المُخدرات قد أمنّت لها الإمدادات اللازمة من الناحية المادية، ما مكّنها من تكوين قوة كبيرة جداً على مُختلف المُستويات، وتطويرها لوسائل عملها بشكل كبير حتى امتلكت المطارات وأسراباً من الطائرات الصغيرة، وصولاً إلى امتلاك الغواصات لنقل المُخدرات وتهريبها بعيداً عن عين الرقابة الساهرة، وقد كان من اللافت أيضاً سلوك هذه الجماعات سلوكيات العُنف المُتزايد في تعاطيها مع الحملات الرسمية للوقوف بوجهها. حيث استطاعت هذه الجماعات توجيه ضربات أمنية وعسكرية موجعة للسلطات الكولومبية ذهب على إثرها عدد كبير من القضاة ورجال السياسة والصحفيين والمدّعين العامين، ناهيك عن الآلاف من قوات الشرطة والجيش الذين أُزهقت أرواحهم في المواجهات العسكرية المُباشرة وغير المُباشرة مع هذه الجماعات، وقد كان لافتاً أيضاً مدى قُدرة هذه الجماعات على اختراق الدولة بمُختلف مستوياتها والتغلغل فيها من خلال عملاء لها ونافذين استطاعوا الوصول الى أكثر المعلومات حساسية وسرية، فكانون يُحبطون الكثير من العمليات الأمنية قبل حصولها نتيجة تسريبها ووصولها إلى الجماعات المُستهدفة، وقد لعبت الرشوة في هذا المجال دورها الفعّال أيضاً، بحيث عمدت بعض هذه الجماعات في إطار اختراق الأجهزة الأمنية والقضائية إلى دفع أموال طائلة لضباط الشرطة والجيش والقضاة والمحامين وغيرهم من الموظفين الحكوميين المُرتبطين بمجال عملهم. ولتصوير القوة المالية التي وصل إليها هؤلاء فقد عرضوا في العام ١٩٨٥ سداد ديون كولومبيا البالغة حينها ١٤ مليار دولار في مقابل إقرار العفو العام عن تجار المُخدرات(٥٤).

ومن هذه الجماعات التي اعتمدت طريق العنف الوحشي كارتيل ميدلين بقيادة بابلو إسكابور الذي سبق وتحدثنا عنه، إذ تؤكد التقارير أنّ هذا الكارتيل مسؤول عن عشرات عمليات الاغتيال والاختطاف التي طاولت كبار المسؤولين في الدولة ومنهم وزير العدل الكولومبي السابق الذي تمّ اغتياله عام ١٩٨٤ وثلاثة مرشحين للرئاسة خلال الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٠(٥٥) وقد وصلت القوة

(٥٣) Francesca Muchow, Drug Cartels and The Colombian Economy, University of Oregon, 02/06/2019.

(٥٤) Francesca Muchow, Previously mentioned source.

(٥٥) **القصة الكاملة لمافيا المُخدرات في كولومبيا والدور السري للسي أي إيه**، مصدر سبق ذكره.

المُتعاظمة لهذا الكارتيل في العام ١٩٩٠، لدرجة شكلت خطراً على وجود الدولة الكولومبية بحد ذاتها.

وقد واجهت السلطات الكولومبية مُشكلة **التكاثر الدائم لهذه الكارتيلات** فما إن تنجح جهود القضاء على أحدها حتى يظهر من يحل محله ويكون أكثر قوة وشراسة ووحشية، وهو ما حدث مع كارتيل ميدلين نفسه الذي ما إن تمكنت السلطات الكولومبية من القضاء عليه عقب قتل زعيمه إسكابور في العام ١٩٩٣ حتى ظهر سريعاً كارتيل آخر لا يقل خطورة عنه وهو كارتيل كالي بقيادة الأخوين رودريغيز وأوريخويلا اللذين استطاعا خلال فترة قصيرة السيطرة على تجارة المخدرات بشكل كامل لفترة من الزمن، والإحلال مكان كارتيل ميدلين بكفاءة(٥٦).

ولا بُدّ من الإشارة أيضاً إلى فشل السياسات المُعتمدة في مُكافحة المُخدرات لا سيما تركيز الدولة على ما يُمكن وصفه "بعلاج الكي"، في حين أنّ المُعالجة كانت يجب أن تكون بالأسباب لا بالمظاهر والنتائج، فسياسة المواجهة المُباشرة مع كارتيلات المُخدرات سواء بالجهد الأمني أو الاستخباري أو العسكري المُباشر أظهر فشلاً كبيراً في القضاء على نشاطات هذه الكارتيلات أو إضعافها وساهم بشكل كبير في تعقيد الوضع الأمني للبلاد ورفع مُعدلات العُنف بشكل مُضطرد، وهو ما ينسحب أيضاً على جُهد القضاء المُباشر على المحاصيل الزراعية المُتعلقة بالمُخدرات وتحديداً سياسة الرش الجوي التي تحدثنا عنها سابقاً، حيث أنّ هذه الطريقة لم تؤدي سوى إلى نتائج ظرفية ومؤقتة ولم تُساعد في حل المُشكلة بشكل جذري، ناهيك عمّا سببته من آثار سلبية أخرى على مستوى البيئة وغيرها من الآثار التي لا مجال لعرضها الآن. حيث أنّ عدم اعتماد السلطات الكولومبية سياسة مُعالجة جذر المُشكلة لا ظاهرها ونتائجها هو ما أوقعها في الكثير من هوامش الخطأ ومكّن كارتيلات المُخدرات من الاستمرار في أنشطتهم غير المشروعة وزيادتها كماً ونوعاً. مع الإشارة إلى أنّ توجه علاج الجذر قد يتخذ وقتاً ويحتاج إلى خُطّة عمل مُتكاملة لا سيما عند الحديث عن الشق الاجتماعي للمُشكلة وسياسات إحلال الزراعات البديلة، وتأمين فرص العمل للشباب وزيادة نسبة التعليم والتنمية وغيرها من العوامل التي تُساعد في حل المُشكلة من جذورها لا من أوراقها(٥٧).

الخاتمة

تبين في ختام هذه الدراسة صحّة الفرضية التي انطلقنا منها لناحية تزايد انتشار ظاهرة تبييض الأموال سواء في كولومبيا الدولة موضع الحالة العملية أو في مُعظم دول العالم، وأنّ هُناك مجموعة العوامل التي لعبت دوراً في الانتشار الكبير لمُختلف نشاطات هذه الظاهرة، كما تبين معنا عدم نجاح خُطط المواجهة المُتعاقبة في القضاء عليها، وأنّ هُناك عناصر وعوامل لعبت أيضاً دوراً كبيراً في فشل جهود المواجهة. وذلك على الرغم من أنّ جهود المُواجهة لم تنحصر بالجانب الفردي أو الإقليمي للدول، وإنّما تعدت ذلك لتصل إلى مجهودات عالمية.

(٥٦) Alejandro Gaviria, Anti-Drug Policies in Colombia: Successes Failures, and Wrong Turns, Translated by Jimmy Weiskopf, Vanderbilt university press, 2016, p: 53.

(٥٧) Francisco E. Thoumi, **Illegal Drugs, Anti-Drug Policy Failure, and the Need for Institutional Reforms in Colombia**, NCBI Literature Resources, 07/06/20212.

وفي الختام برزت لدينا مجموعة من التوصيات والمُقترحات المُرتبطة بالنتيجة النهائية للدراسة، والمرتبطة بكولومبيا والتي برأينا لا إمكانية للحد من تطور نشاطات تبييض الأموال فيها دون اعتمادها، وهي عديدة وكثيرة جداً ولا مجال لذكرها جميعاً، على أنّ القاعدة الأساس في هذه التوصيات هي اعتماد "الخُطّة الوطنية لمُكافحة تبييض الأموال"، هذه الخُطة العامة والاستراتيجية من المُفترض أن تحمل معها مجموعة متنوعة وواسعة من الخُطط الفرعية التي يجب أن تكون شاملة لجميع النواحي المُرتبطة بمُكافحة هذه الظاهرة، ومنها:

١-مواجهة الفساد السياسي والإداري في كولومبيا، مع ضرورة تنظيف وتنقية الإدارات من الموظفين الفاسدين.

٢-إجراء إصلاحات وتعديلات على الأنظمة والقوانين ولا سيما تلك المُرتبطة بمُكافحة الجريمة المُنظمة والفساد.

٣-إنشاء إدارة مُتخصصة بمكافحة تبييض الأموال وتفويضها بالصلاحيات والإمكانيات المطلوبة في مجال عملها.

٤-تعزيز وتطوير المسار التفاوضي مع الجماعات المُسلحة الانفصالية حتى يشمل جميع هذه الفصائل.

٥- إمكانية إقرار واعتماد مجموعة من قوانين العفو العام المدروسة، ضُمن إطار تسهيل مجهودات المفاوضات التي يتم إجراؤها مع الجماعات المُسلحة.

٦- تحسين وتطوير مهارات الموظفين الحكوميين ولا سيما العاملين منهم في الأسلاك المُرتبطة بمواجهة نشاطات تبييض الأموال (القضاء، القوى الأمنية والعسكرية...).

٧-السعي إلى ضبط الحدود بشكل مُشدد ومنع عمليات التهريب ولا سيما تهريب المُخدرات.

٨-بسط السيطرة الكاملة على كامل أراضي الدولة.

٩-محاولة القضاء على زراعات النباتات المُستخدمة لصناعة المُخدرات، وإحلال الزراعات البديلة مكانها.

١٠-اتخاذ مجموعة من الخطوات في الجانب الاجتماعي ومنها: الحد من التمييز الطبقي، حماية المدنيين من العنف، الحد من التفاوت الاجتماعي والفقر.

هذه التوصيات وغيرها من التوصيات الأخرى تُشكل برأينا الباب الأولي وبداية الطريق لمواجهة هذه الظاهرة المُتجذرة بشكل كبير في البنيان الكولومبي، حتى شكّلت مع الوقت علاقة اندماج وتكامل بين الظاهرة وهذا البُنيان، حيث أنّ أول ما يتبادر إلى ذهننا عند الحديث عن هذه الدولة اللاتينية هو تبييض الأموال ولا سيما النشاط الأبرز منه وهو تجارة المُخدرات.